هشام أكبر: شبكة "المجموعة" الإقليمية لنقل المعلومات ستعظم من قدراتنا التشغيلية لشبكاتنا في الشرق الأوسط

«زين» تحصد 3 جوائز في المنتدى العالمي للاتصالات في دبي

هشام أكبر يتوسط مجموعة من القيادات التنفيذية في «زين»

حصدت مجموعة «زين» 3 جوائز بارزة في الحفل السنوي لتوزيع جوائز المنتدى العالمي للاتصالات لمنطقة الشرق الأوسط الذي استضافت دبي أنشطته مؤخرا.

وأعلنت المجموعة في بيان صحافي أن الجهة المنظمة لهذه الاحتفالية، منحتها جائزة أفضل مزود خدمات قيمة مضافة عن خدمة التجوال الدولي Roaming Plus، وجائزة أفضل شبكة اتصالات، وجائزة أفضل مزود خدمات قيمة مضافة عن خدمات محفظة زين النقدية المتنقلة، وذلك عن طريق شركتها التابعة «زين الأردن».

وفي سياق حيثيات منح «زين» تلك الجوائز قالت لجنة التحكيم ان «زين» تمتلك أفضل شبكة اتصالات وبنية تحتية متطورة في الأردن بما يواكب أحدث تقنيات قطاع الاتصالات، مبينة أنها اعتمدت في تقييمها على مستوى المعايير المتعلقة بحجم الشبكة ومدى مواكبتها للتطورات، بالإضافة إلى حجم الاستثمار والاستمرارية فيه، ومستوى جودة الخدمات المقدمة مع قدرة الشبكة على استيعاب وتقديم ما هو مبتكر وجديد.

وقال نائب الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي للعمليات في مجموعة زين هشام أكبر في تعليقه على هذه المناسبة: «اليوم تعتلي مجموعتنا قمة صناعة الاتصالات في جوانب كثيرة، فلقد نجحت المجموعة بقوة في التعامل مع احتياجات العملاء من حيث الجودة في الخدمة المصحوبة بالثقة».

وإذ أعرب أكبر عن فخره بما حققته شبكة المجموعة في المملكة الأردنية وحصدها لـ 3 جوائز مهمة في واحد من الأنشطة المهمة لصناعة الاتصالات، فإنه أكد بقوله «نعتمد كثيرا في صياغة وتصميم خدماتنا على عنصري الكفاءة والابتكار، وهذه هي الرؤية التي تتبناها جميع شركات المجموعة، فنحن نؤمن بضرورة توفير خدمات ذات جودة عالية ومنتجات وفق أعلى معدلات الكفاءة، بهدف توفير تجربة اتصالات مثيرة لقاعدة عملائنا».

وأضاف أكبر بقوله: «لدينا سجل حافل بالإنجازات في جميع الشركات التابعة لنا في منطقة الشرق الأوسط، وهي الانجازات التي تتماشى مع علامة تجارية نجحت في أن تأسر مخيلة المنطقة برمتها».

وأوضح قائلا: «هذا المستوى من التكريم سيحثنا حتما على تحقيق أهدافنا ورؤيتنا الطموحة، فاختيارنا للفوز بهذا الكم من الجوائز من بين العديد من اللاعبين الإقليميين يعني أن مجموعة زين قد تم النظر إليها على أساس ما تقدمه من خدمات، وما تتمتع به من ابتكار تكنولوجي من أجل التنمية المستقبلية».

الجدير بالذكر أن مجموعة زين كانت قد كشفت الستار عن واحد من أهم مشاريعها الرئيسية خلال ورقة العمل التي تقدم بها هشام أكبر في الأنشطة الرسمية في المنتدى والخاص باستعداداتها لبناء شبكة إقليمية لنقل المعلومات، وهو المشروع الذي وصفه أكبر بأنه سيكون النواة الرئيسية لبناء نموذج عمل أكثر مرونة وتنافسية لعملياتها التجارية، مستفيدة في ذلك من انتشار شبكاتها الواسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أبعد مدى.

وذكرت «زين» انها تسعى إلى تعزيز وتمكين قدرات شركاتها التابعة بهذه الشبكة الإقليمية لتعظيم الإيرادات والعوائد لعملياتها التشغيلية بالشكل الذي يحقق أهدافها الاستراتيجية، مبينة أنها تستهدف من مشاريعها التجارية الجديدة تحقيق الاستفادة المثلى من الترابط الجغرافي لشبكاتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أنها تملك الحصة الأولى في الغالبية العظمى في أسواقها.

يشار الى أن المنتدى العالمي للاتصالات لمنطقة الشرق الأوسط في دبي، يعتبر واحدا من الأنشطة السنوية المهمة التي تتناول أهم التحديات والتطورات التي تخص صناعة الاتصالات، وذلك للحضور الكبير المتمثل في شركات الاتصالات والمشغلين الدوليين، بالإضافة إلى المشاركة الواسعة لكبار المسؤولين التنفيذيين، حيث يساعد الزخم الكبير لهذه الأنشطة على إثراء الحلقات النقاشية والندوات الفكرية، التي يستعرض القائمون عليها آخر الحلول المستجدة في مجال الاتصالات.

تجنباً للمخاطر المحدقة محلياً وإقليمياً

«الشال»: الكويت بحاجة لسياسة اقتصادية استباقية

قال تقرير مركز «الشال» للاستشارات الاقتصادية ان الكويت تحتاج الى التركيز الممكن، كله، لتصميم سياسة اقتصادية استباقية مختلفة وتطبيقها، فهي على المدى القصير وفي ظروف سيناريو مقبول لأداء الاقتصاد العالمي الذي يحافظ على أسعار نفط بحدود الـ 100 دولار للبرميل، تحتاج الى سياسة احترازية لمواجهة انحدار مستمر في اسعار الاصول، وهي على المدى المتوسط الى الطويل، تحتاج الى الحد من سرعة حركة اقتصادها باتجاه الاصطدام بحائط ضخم، بسبب سياستها المالية المنفلتة، وفقدان اقتصادها السريع تنافسيته، بما سيجعلها تعجز، حتما عن خلق الحد الأدنى من الوظائف لمواطنيها. وفي الحالتين مواجهة أزمات المدى القصير، او المديين المتوسط والطويل تحتاج الى بيئة سياسية محلية مستقرة لأن تلك الإجراءات كلها، تحتاج وفاقا وطنيا وحوارا عاقلا بين أطراف تعي تبعات الفشل وتفهمها، بدلا من الترصد والتصعيد لبعضها.

لكن ذلك لا يحدث للأسف، فالإدارة العامة في الكويت تعمل بوعي، او نأمل من دونه، على زرع الطريق الى المستقبل بالألغام، وكان الظن بأنها حقبة وانتهت بالتغيير الحكومي الجوهري الأخير، ولكنه أمر لم يتحقق. فبعد ان أبطلت المحكمة الدستورية مجلس الأمة 2012، والدعوة المبكرة لانتخابات نيابية عامة وإعادة بناء جسور الثقة والاستقرار الضروريين كان من المفروض، حالا، اعادة حل مجلس الأمة 2009 والدعوة المبكرة لانتخابات نيابية عامة، ولكن ما حدث أدى بشكل مباشر الى حالة من عدم الاستقرار الشديد، ففي البداية استجابت الحكومة لاستشارات خاطئة وطعنت بقانون الانتخابات لدى المحكمة الدستورية بدعوى تحصينه، وعندما تم تحصينه برفض الطعن، تلكأت الحكومة عن الدعوة الى انتخابات على أساسه. ومع الأخذ في الاعتبار تاريخا قديما من عدم احترام السلطة للدستور بدءا بمحاولة عام 1964، التي تصدى لها صاحب السمو الأمير في ذلك الزمن، هذا التردد يفتح الباب على مصراعيه لنظرية المؤامرة، انها صناعة محلية لأزمة غير مستحقة، أشد مخاطرها هو ضياع القدرة على التركيز وانحسار احتمالات التوافق لمواجهة ما هو مستحق وأخطر، اي ضياع الجهد في اطفاء الحرائق بدلا من البناء.

وحتى ان وضعنا غليان الإقليم، جانبا فلابد من التذكير بأن ظروف عام 1981 مختلفة كليا عن ظروف عام 2012 على المستوى المحلي وان الأمل يضعف بمرور الوقت ليس فقط بمواجهة مشكلات الاقتصاد المحلي في المستقبل على اكثر من مدى ولكن ضمان الحد الأدنى من الاستقرار الضروري ببقاء الأمور على سوئها الحالي.

ويبقى الأمل، وان ضعيفا بتغلب بعض الحكمة في الحفاظ على بلد يستحق الخير كله من بعض الواعين في سلطات اتخاذ القرار، وأولى المسؤوليات وكبراها تقع على عاتق الحكومة ويتولى فريق الحكومة الاقتصادي حاليا دورا مستحقا ومهما في وضع أسس لمواجهة مخاطر المدى القصير ولكن أي جهد سيضيع إذا تعرضت الأساسات لمخاطر وهي تتعرض لخطر حقيقي.

تراجع مبيعات المساكن القائمة في أميركا

واشنطن ـ د.ب.أ: تراجعت مبيعات المساكن المباعة من قبل في الولايات المتحدة خلال سبتمبر الماضي بعد ان كانت قد وصلت الى اعلى مستوى لها منذ عامين وذلك نتيجة تراجع المعروض وهو ما يمكن ان يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ونقلت وكالة بلومبرج للأنباء الاقتصادية عن اتحاد المطورين العقاريين القومي في الولايات المتحدة القول إن مشتريات المساكن القائمة خلال عام حتى نهاية سبتمبر الماضي انخفضت بنسبة 1,7٪ إلى 4,75 ملايين وحدة وهو ما يتفق مع التوقعات، وفي الوقت نفسه ارتفع متوسط الأسعار خلال عام بأعلى معدل منذ 2005، نتيجة تراجع المعروض.

«موديز» تحذر البنوك الألمانية

برلين ـ كونا: حذرت وكالة التصنيف الائتماني «موديز» البنوك الألمانية من انها ستشهد أوقاتا عصيبة خلال السنوات المقبلة قائلة إن هذه البنوك «ليست مستعدة لمواجهة الأزمات في السنوات المقبلة مثل بنوك دول صناعية أخرى».

وأوضحت الوكالة «ان الضغوط على هوامش الأرباح لهذه البنوك ستؤثر في السنوات المقبلة سلبيا على أرباحها وذلك بسبب المنافسة الشديدة وأسعار الفوائد المنخفضة».

وأوضحت «موديز» ان الشكوك حول قدرة بعض البنوك في ألمانيا على مواجهة تحديات المستقبل في ازدياد، الأمر الذي حفز هذه البنوك على تسريح آلاف العمال خلال السنوات الماضية.

خليجيون ينفقون 48 مليار دولار فقط لشراء عقارات لندن

تحولت العقارات التجارية في لندن الى واحدة من الملاذات الآمنة للاستثمار، حيث تتدفق الكثير من الأموال الباحثة عن فرص الى بريطانيا من أجل شراء عقارات تجارية كمجمعات التسوق والمكاتب والمحال التجارية في بعض المواقع المهمة. ويمثل المستثمرون الخليجيون الوزن الأكبر والأهم من بين المستثمرين بالقطاع العقاري في بريطانيا حيث يتصدرون قوائم الذين اشتروا عقارات مهمة في المملكة المتحدة خلال الأشهر القليلة الماضية. وأظهرت أحدث التقارير عن شركة «سي.بي.آر.اي» المتخصصة في مجال الخدمات العقارية، انه بينما كان العالم ومعه القارة الأوروبية التجارية على اعتبار انها «استثمارات آمنة وطويلة الأجل».

وقال تقرير صادر عن «سي.بي.آر.اي» ونشرته صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية ان اكثر من 30 مليار جنيه استرليني (48 مليار دولار) تدفقت على بريطانيا من الخارج خلال العام 2012 لشراء مكاتب تجارية ومراكز تسوق.

دبي الأوفر حظاً للتحول إلى المركز المالي للعالم

العربية: قالت صحيفة «فاينانشيال تايمز» في تقرير أوردته ان دبي تستمر كأكبر مركز مالي اقليمي لإدارة الاستثمارات الشرق أوسطية. وأضافت ان البعض يعد دبي الأوفر حظا لكي تصبح المركز المالي المقبل للعالم في المستقبل، مشيرة الى ان اهتمام المستثمرين بالشرق الأوسط شهد استقرارا بالمقارنة مع عام 2011، وفقا لما نقلته صحيفة «الخليج» الإماراتية. وتابعت ان دبي نمت بوتيرة أسرع من قطر حيث جذبت دبي حتى الآن نحو 860 مؤسسة مقابل 159 مؤسسة في قطر. وقالت ان جاذبية المنطقة ازدادت بشكل كبير منذ تأسيس مركز دبي المالي العالمي في أواخر 2004. وسارت قطر على خطى دبي بتأسيس مركز قطر للمال في مارس 2005.

وأشارت الصحيفة الى ان استثمارات المنطقة تركزت حتى الآن في فئتين من الأصول بالأساس، وهما الأسهم، والعقارات، بينما قطاع ادارة الاصول في الخليج مهمل نسبيا مقارنة بمناطق أخرى في العالم، لكنها أردفت ان الصورة بدأت تتغير خلال السنوات القليلة الماضية، وان اهتمام مديري الأصول العالميين بالمنطقة آخذ في التزايد بشكل كبير.

وذكر تقرير لمجلة ميد الاقتصادية ان نمو معدل المسافرين السنوي في مطار دبي الدولي بنسبة 15,5٪، متلازم مع افتتاحه منذ 50 عاما، وضعه في المسار الصحيح للتفوق على مطار هيثرو لندن بحلول 2014، باعتباره اكثر مطارات العالم ازدحاما، حيث يستوعب حاليا 68 مليون مسافر سنويا، مشيرة الى ان عدد مسافريه تجاوز عتبة 4,5 ملايين مسافر خلال شهر اغسطس الماضي.

انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية .. وإيران تواجه مخاطر في العمالة والبطالة

أشار التقرير الاسبوعي لمركز الشال للاستشارات الاقتصادية، الى التقرير السنوي الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام 2011.

واوضح «الشال» انه وفقا لهذا التقرير فإن البيانات الاولية تشير الى ان مجموعة الدول العربية قد استقطبت نحو 42,960 مليار دولار، خلال عام 2011 (وفقا لبيانات توافرت عن 21 دولة عربية)، مقارنة بما قيمته 68,577 مليار دولار، تم استقطابها في عام 2010 (وفقا لبيانات الدول نفسها)، ما يعني أن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة قد انخفضت بنحو 25,617ـ مليار دولار، اي بما نسبته ـ37,4٪، ومقارنة بنحو 76,295 مليار دولار، تم استقطابها خلال عام 2009 (وفقا لبيانات توافرت عن 21 دولة عربية)، ويعزى هذا الانخفاض في التدفقات الواردة، الى الدول العربية الى انخفاض مستوى الثقة في استقرار اوضاع المنطقة العربية، بسبب تطورات الربيع العربي، والى عودة القلق بشأن احتمالات انتكاس اداء الاقتصاد العالمي في عام 2011 بعد اشارات تعاف في عام 2010.

وتصدرت السعودية قائمة الدول المضيفة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة للعام 2011، بنحو 16,400 مليار دولار وبنسبة 38,2٪ من اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة، وذلك رغم تراجعها بنسبة كبيرة بلغت ـ41,6٪ مقارنة ببيانات عام 2010، تليها الامارات «7,679 مليارات دولار، وبنسبة 17,9٪»، فلبنان «3,381 مليارات دولار، وبنسبة 7,9٪»، فالسودان «2,692 مليار دولار، وبنسبة 6,3٪»، فالجزائر «2,571 مليار دولار، وبنسبة 6٪»، فالمغرب «2,519 مليار دولار، وبنسبة 5,9٪»، فتونس «2,265 مليار دولار، وبنسبة 5,3٪»، فالاردن «1,653 مليار دولار، وبنسبة 3,8٪»، فالعراق «1,617 مليار دولار، وبنسبة 3,8٪»، فسورية «1,059 مليار دولار، وبنسبة 2,5٪»، فعمان «788 مليون دولار، وبنسبة 1,8٪»، فالبحرين «781 مليون دولار، وبنسبة 1,8٪»، فالكويت «399 مليون دولار، وبنسبة 0,9٪»، ففلسطين «214 مليون دولار، وبنسبة 0,5٪»، فالصومال «102 مليون دولار، وبنسبة 0,2٪»، فجيبوتي «78 مليون دولار، وبنسبة 0,2٪»، فموريتانيا «45 مليون دولار، وبنسبة 0,1٪»، في المقابل، تحولت التدفقات الايجابية الى سلبية في 3 دول هي اليمن «بخروج 713 مليون دولار»، تليها مصر «بخروج 483 مليون دولار»، ثم قطر «بخروج 87 مليون دولار».

وبمقارنة الاستثمارات الاجنبية المباشرة، الواردة الى الدول العربية، خلال عامي 2010 و2011، يتضح ان 9 دول عربية، ضمن الدول المتوافرة عنها بيانات، سجلت زيادة في التدفقات الاستثمارية الواردة اليها، وهي: البحرين، جيبوتي، المغرب، الامارات، الكويت، فلسطين، العراق، الجزائر والاردن، في حين تراجعت قيمة الاستثمارات في 8 دول عربية، وهي: عمان، موريتانيا، سورية، السعودية، تونس، لبنان، الصومال والسودان، ورغم ان الربع الاخير من عام 2012 قد حل، الا ان التقرير لم ينشر بيانات اولية للتدفقات فيه.

وسلط تقرير «الشال» الضوء على أثر العقوبات الدولية على الاقتصاد الإيراني، وتداعياتها على الكويت وفي هذا الصدد، قال «الشال»: يقطن إيران، جارة الشرق، نحو 77 مليون نسمة، وتتعرض في الآونة الأخيرة لضغوط اقتصادية صعبة، جزئيا، بسبب سوء الإدارة واشتداد حدة خلافاتها الداخلية، جزئيا، بسبب حصارها اقتصاديا كوسيلة ضغط للتساهل في برنامجها النووي.

وتشير إحصاءات رسمية ـ طبقا لوحدة المعلومات في مجلة الايكونومست، اكتوبر 2012 ـ الى ان الاقتصاد الإيراني سيعاني نموا حقيقيا سالبا بمعدل ـ1,2٪ في عامي 2012 و2013، وأن معدل التضخم الرسمي هو 23,6٪ والبطالة، رسميا، نحو 15,5٪. ورغم تسارع التغير على مستوى الأرقام، يشير المتوافر من الإحصاءات الى انخفاض إنتاج النفط الإيراني من نحو 3,51 ملايين برميل يوميا، في الربع الثالث من عام 2011، الى نحو 2,9 مليون برميل، يوميا، للربع الثالث من عام 2012، او فاقدا بنحو 17٪ في الإنتاج، ولكن بنحو 600 ألف برميل، يوميا، في صافي الصادرات، مع فرصة للضغط على إيران لبيع نفطها لأكبر مستورديه ـ الصين والهند ـ بأسعار أقل. وهوى سعر صرف الريال الإيراني بنحو 40٪ في السوق السوداء، ويرفض الصرافون استبدال الريال بالدولار الأميركي بالسعر الرسمي، بينما يستمر هروب الإيرانيين من الريال لأصول أخرى ـ الذهب مثلا ـ او عملات أخرى، وذلك هبط بسعر الريال في سوق التبادل الحر، أخيرا، الى نحو 28 ألف ريال للدولار الأميركي الواحد وربما أعلى من ذلك، كثيرا، داخل إيران، بينما أحد الأسعار الرسمية الثلاثة، والخاص باستيراد مستلزمات الإنتاج هو 15 ألف ريال للدولار الأميركي.

وإذا صدقت الأرقام غير الرسمية حول أرقام البطالة والتضخم والتي تقدرها مصادر بنحو ضعف الأرقام الرسمية، وأيضا ما يشاع من اضمحلال للطبقة الوسطى، وهي ركيزة الاستقرار السياسي، فتلك تعتبر وصفة خطرة منذرة بحالة قادمة من عدم الاستقرار. وبحجم بحدود 3 أضعاف حجم سكان العراق، وبمعرفة ما سببه حصار العراق من وضع مزر لم تنجح 10 سنوات من تغيير للحكم في تحقيق الحد الأدنى من ركائز استقراره، علينا الاجتهاد بتبني بعض السيناريوهات لاحتمالات ما يمكن ان يحدث لإيران.

والمؤكد انه ليس في مصلحتنا بلوغ إيران هذه الحالة، لأسباب إنسانية وبسبب عامل الجغرافيا، وعلينا قراءة حجم التداعيات المحتملة، بدلا من الاندفاع وراء شحن طائفي، كما حدث في ثمانينيات القرن الفائت.

إن ما يحدث في إيران، او مع إيران، هو أمر أكبر كثيرا من الكويت، ولا نستطيع تغييره، ولكن على الكويت قراءة الأمر من زاوية مصلحتها، فهي بحكم الجغرافيا وحجمها الصغير، أكبر المتضررين من احتمال تداعيات الأوضاع هناك، والتداعيات ستتحقق، حالا، إن حدث هجوم عسكري خارجي على إيران، وهو أمر مستبعد، والواقع انه إن حدث سيعيد اللحمة الى الداخل المتصارع، والتداعيات مؤجلة، بعض الشيء، حتى تتركز السلطة بيد المحافظين بعد انتخابات الرئاسة في عام 2013 وإقصاء الرئيس نجاد وفريقه، وحينها قد تكون إيران عرضة لربيعها الخاص، وفي الحالتين، لا يجب ان يكون للكويت دور فيها، فالأصل هو عدم المشاركة وحتى عدم تشجيع التدخل الخارجي، والأصل هو ترك الإيرانيين لكي يحسموا أمور الداخل، ومصلحتنا في استقرار وازدهار كل من حولنا، والنموذج الأوروبي، الذي كان حاله أسوأ من حالنا في النصف الأول من القرن الماضي، مقارنة بوضعهم الحالي، يصلح للاستعارة والقياس عليه.

شركة المساكن المتحدة العقارية
شركة المساكن العربية القابضة (سابقاً)

إعلان
عن توزيع شهادة الأسهم الجديدة

يسر مجلس إدارة شركة المساكن المتحدة العقارية أن يعلن للسادة المساهمين الكرام عن توزيع شهادات الأسهم الجديدة بعد تغير إسم الشركة.

لذا يرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية، الكائنة في شرق - شارع مبارك الكبير - مبنى زيد الكاظمي - الدور الثالث - مقابل بنك الخليج الرئيسي، وذلك إعتباراً من يوم الإثنين الموافق 2012/10/22 وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي من الأحد إلى الخميس ومن الساعة 09:00 صباحاً وحتى الساعة 01:00 ظهراً.

وعليه يرجى من السادة المساهمين إحضار الشهادات القديمة لإستبدالها بالشهادة الجديدة مصطحبين معهم:
- البطاقة المدنية الأصلية للأفراد
- صورة من السجل التجاري للشركات
- على أن يكون الحضور شخصي أو من ينوب عنه بموجب تفويض.

للإستفسار هاتف: 22250600 - 22250613 - 22250614 - 22250616

مجلس الادارة